

Distr.  
GENERAL

E/CN.17/IPF/1996/20

7 August 1996

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات

الدورة الثالثة

٩ - ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

### البحث العلمي وتقدير الغابات ووضع معايير ومؤشرات

#### للإدارة المستدامة للغابات

العنصر البرنامجي ثالثا - ١ (أ) تقييم المنافع المتعددة لجميع أنواع الغابات

تقرير الأمين العام

#### موجز

يتصل هذا التقرير بالفئة الثالثة - البحث العلمي وتقدير الغابات ووضع معايير ومؤشرات للإدارة المستدامة للغابات، من برنامج عمل الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات. ويتناول التقرير العنصر البرنامجي ثالثا - ١ (أ)، بشأن تقييم المنافع المتعددة لجميع أنواع الغابات.

وتمت الاستفادة من نظر لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثالثة في المسألة، وفي الآونة الأحدث عهدا، من نظر الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات في دورته الثانية في المسألة، كمعلومات أساسية لعدد من الاجتماعات والمشاورات الأخيرة التي كان هدفها صياغة شكل التقييمات الإقليمية والعالمية القادمة لموارد الغابات. وتوصلت هذه الاجتماعات إلى نتائج وحددت الفرض والقيود الملخصة أدناه.

وفيما يتعلق بالاستعمالات المستعملين، ينبغي إيلاء اهتمام أكبر لخدمة أولئك المستعملين الوسيطين الواقعين بين مستوى البيانات الأولية ومستوى صنع السياسات ووضع الاستراتيجيات. فيقوم هؤلاء المستعملون على نحو نموذجي بإجراء دراسات موجهة نحو هدف معين مثل دراسات بشأن احتمالات المستقبل لقطاع الغابات أو دراسات بشأن ميزانية الكربون، كما يقدمون معلومات مجهزة كي تستخدم في المناقشة الدولية. وهم بحاجة إلى قاعدة من بيانات الموارد الموثقة توثيقا جيدا والممكن الوصول إليها بسهولة، والمزودة بإحالات جيدة إلى مصادر أخرى.

وفي إطار التقدم المحرز في تسهيل الوصول إلى البيانات الأولية على نطاق واسع سيتم التطرق جزئياً إلى موضوع "الاستعمال الأكثر كثافة للمعلومات القائمة" (من جانب المستعملين الخارجيين). وبإضافة إلى ذلك، ثمة طريقة من أكثر الطرق الوعادة لتوليد معلومات جديدة بالنسبة للتقييم العالمي نفسه، وهي تمثل في تجميع البيانات من مختلف المصادر باستخدام نظم المعلومات الجغرافية. وقد تم تطبيق هذه الأداة على ذلك الجزء من التقييم العالمي الذي يغطي العالم النامي، غير أن إمكاناته لم تستخدم استخداماً كاملاً. وبالنسبة لعملية التقييم العالمي لموارد الغابات، يوصي بأن يشمل استعمالها أيضاً ذلك الجزء من التقييم الذي يغطي العالم الصناعي.

**بناء قدرة البلدان:** لبناء القدرة على الصعيدين الوطني ودون الوطني دور رئيسي في تقييم موارد الغابات وذلك لأسباب عديدة: (أ) تتم إدارة الغابات على هذين الصعيدين، (ب) ليس لكثير من البلدان القدرة المؤسسية على وضع وتنفيذ الاستراتيجيات اللازمة لإدارة مواردها من الغابات (ج) تعتمد منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) وغيرها من المنظمات الدولية المعنية بالنسبة لعملية جمع بياناتها على المعلومات التي سبق أن جمعتها هذه البلدان لأغراضها الخاصة. ويجب أن تجلب عملية جمع البيانات لأغراض التقييم العالمي، لتكون ناجحة، فوائد للبلدان والمؤسسات المعنية بهذه المهمة. ويمكن أن تكون هذه الفوائد من مساعدة في تنظيم المعلومات الموجودة لأغراض التخطيط الوطني واتخاذ القرارات، ومختلف أشكال بناء القدرة، وإمكانية الوصول إلى شبكات المعلومات، وتسهيل الوفاء بالتزامات الإبلاغ بشأن البرامج والاتفاقات الدولية مثل جدول أعمال القرن ٢١، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، والاتفاقية الإطارية لحفظ التنوع البيولوجي، ومختلف العمليات المتصلة بالمعايير والمؤشرات المتعلقة بالإدارة المستدامة للغابات.

**الإطار العالمي لتقييم موارد الغابات لعام ٢٠٠٠:** اقترحت مشاورات خبراء الفاو المتعلقة بالتقييم العالمي لموارد الغابات لعام ٢٠٠٠، المعقود في كوتاكا، فنلندا توسيع نطاق محتوى بيانات التقييم العالمي لموارد الغابات لعام ٢٠٠٠ توسيعاً كبيراً مقارنة بمحتوى بيانات التقييم العالمي لموارد الغابات لعام ١٩٩٠. وتشمل المعلومات الجديدة التي يتبعها إدراجها توافر الغابات لأغراض إمدادات الخشب، والملكية، "والمناظر الطبيعية"، وحماية حالة الغابات، وقطع الأشجار وإزالتها، وبيانات عن حرائق الغابات، وطبيعة وأهمية السلع والخدمات غير الخشبية. وأوصى الاجتماع أيضاً بأن يوسع نطاق النهج القائم على الاستشعار من بعد وعرض المعلومات الرئيسية داخل مناطق إيكولوجيا الأزهار كما هي مطبقة في تقييم عام ١٩٩٠ بالنسبة للبلدان المدارية بحيث يشمل جميع مناطق العالم.

**مشاركة البلدان والشركاء:** تقتضي الخطط المتعلقة بتقييم عام ٢٠٠٠ وما بعده ضمناً الابتعاد عن النهج القائم على المركزية والعمل على إشراك البلدان وغيرها من الجهات العاملة الأخرى مشاركة أكبر. وسيحتاج بدء البلدان في المشاركة واستمرارها في المشاركة إلى دعم كبير قائم على كثافة اليد العاملة.

**آثار المحتوى الأوسع للبيانات:** يتعين القيام بصورة منهجية بمقابلة المقترنات المتعلقة بمحتوى البيانات المتعلقة بتقييم عام ٢٠٠٠، لا سيما الأنواع الجديدة من البيانات، بالتقيدات القائمة في المعلومات والأدوات والموارد المتاحة. وستكون لما يلي بصفة خاصة آثار تتعلق بالموارد الرئيسية:

- (أ) يجب تكثيف الحوار والاتصال مع جميع البلدان ومؤسساتها؛
- (ب) ينبغي توسيع نطاق تطبيق أخذ عيّنات من البيانات العالمية التحليل المستمدة من السوائل وتنظيم المعلومات القائمة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية بحيث يشمل جميع مناطق العالم. وهذا يعني إبرام وتنسيق اتفاقيات وعقود شراكة، فضلا عن زيادة القدرة داخل منظمة الفاو؛
- (ج) إن إعداد خريطة لمنطقة إيكولوجيا الأزهار وخربيطة للنباتات تغطي العالم أداة ضرورية لجمع البيانات وتحليلها. ويمكن إتاحة البيانات المتعلقة بالمصادر عن طريق اتفاقيات شراكة، كما ينبغي إنشاء فريق لإعداد الخرائط؛
- (د) السمات المشتركة للأنشطة المذكورة هي أنها ١' تعتمد على اليد العاملة الكثيفة ٢' تتطلب تنسيقاً ودعم إدارياً يفوق قدرة الأماكن الحالية.

### المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٥	١-٧	مقدمة .....
٦	٨	أولا - نتائج المناقشات التي جرت أثناء الدورة الثانية للفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات .....
٧	٩-٢٠	ثانيا - الحالة الراهنة للقضايا التي أثيرت أثناء الدورة الثانية للفريق .....
٧	٩-١٣	ألف - الحالة الراهنة للنقط التي سلط عليها الضوء من قبل الفريق في دورته الثانية .....
٩	١٤-١٨	باء - الصعيد الوطني .....
١١	١٩-٢٠	جيم - الصعيد الإقليمي والدولي .....
١١	٢١-٣٤	ثالثا - تقييم التطورات الأخيرة ونظرة تطلعية إلى المستقبل .....
١٢	٢٢-٢٣	ألف - حلقة العمل المعنية بدعم الاستشعار من بعد لتقييم الموارد الحرجية في العالم لسنة ٢٠٠٠ .....
١٢	٢٤-٢٧	باء - الفريق الحكومي الدولي المعنى بتغيير المناخ .....
١٣	٢٨	جيم - اجتماع فريق الأخصائيين التابعين للجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة الأغذية والزراعة المعنى بتقييم الموارد الحرجية في المنطقتين الشمالية والمعتدلة المناخ .....
١٤	٢٩-٣٠	DAL - مشاورة الخبراء بشأن تقييم الموارد الحرجية في العالم لسنة ٢٠٠٠ (كوتاك الثالثة) .....
١٧	٣١-٣٣	هاء - معايير ومؤشرات للإدارة المستدامة للغابات .....
١٨	٣٤	واو - المزيد من المشاركة القطرية في حيازة البيانات .....
١٩	٣٥-٥٤	رابعا - تقييم العقبات التي ينبغي تذليلها، والتحديات المرتقبة .....
١٩	٣٥-٣٨	ألف - وظائف الغابات .....
٢١	٣٩-٤٧	باء - آليات الحصول على البيانات .....
٢٤	٤٨-٥٤	جيم - الاحتياجات من الموارد .....
٢٥	٥٥-٦٦	خامسا - الاستنتاجات واقتراحات العمل .....

## مقدمة

- ١ - حددت لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثالثة نطاق العنصر البرنامجي ثالثا - ١ على النحو التالي: "استعراض تقييمات الغابات الدورية القائمة، بما في ذلك العوامل الاجتماعية - الاقتصادية والبيئة ذات الصلة، على الصعيد العالمي؛ وتحديد أوجه القصور في التقييمات الراهنة فيما يتصل باعتبارات السياسة العامة، والتوصية بسبل عملية لتحسين هذه التقييمات. ودراسة سبل توسيع نطاق المعرف العلمية وقواعد البيانات الإحصائية بغية تحسين فهم الوظائف الأيكولوجية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي تؤديها جميع أنواع الغابات، وتشجيع المضي في تطوير منهجيات للتقدير السليم للفوائد المتعددة المستدمة من الغابات في شكل سلع وخدمات، ومن ثم النظر في إدراجها في إطار نظم المحاسبة الوطنية، وذلك بالاستناد إلى الأعمال التي اضطلع بها بالفعل الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات ذات الصلة"<sup>(١)</sup>.
- ٢ - ويسترشد العمل في إطار هذا العنصر البرنامجي (ثالثا - ١) بالفصل ١١ من جدول أعمال القرن ٢١<sup>(٢)</sup>، وبالبيان الرسمي غير الملزم قانوناً بمبادئ من أجل تواافق عالمي في الآراء بشأن إدارة جمجمة أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة<sup>(٣)</sup>، فضلاً عن القرارات المتخذة في الدورة الثالثة للجنة التنمية المستدامة، والتي تم التوسيع فيها في الدورتين الأولى والثانية للفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات.
- ٣ - وأكد الفريق في دورته الأولى على الحاجة إلى إعداد تقريرين، أحد هما هو هذا التقرير عن العنصر البرنامجي ثالثا - ١ (أ) وبهتم بتتحديد طرق التوسيع في تقييم موارد الغابات الذي أعدته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ويتعلق بالتقييم النوعي والكمي لجميع أنواع الغابات، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالموارد البيولوجية والمنتجات غير الخشبية للغابات وخدماتها؛ والمعلومات عن الفوائد البيئية والاجتماعية؛ وتوحيد البيانات المدارية وغير المدارية؛ وجمع إحصاءات عن أنواع أوسع من الغابات؛ والتنسيق بين رصد الغابات ونظم الاستشعار من بعد؛ ونظم المعلومات الجغرافية؛ والطبيعة المستمرة للتقييم؛ وإمكانية وصول جميع الأطراف المعنية إلى المعلومات المتاحة.
- ٤ - ويضع التقرير في الاعتبار الفقرتين ١١ و ١٥ من البيان المتعلق بالتنوع البيولوجي والغابات المستمد من اتفاقية التنوع البيولوجي والمقدم إلى الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات التابع للجنة التنمية المستدامة (٤)، المرفق).
- ٥ - وكان العنصر البرنامجي ثالثا - ١ محل "مناقشة فنية" في الدورة الثانية للفريق. ومن المقرر أن تعقد الدورة الثالثة للفريق "مزيداً من المناقشة الفنية".
- ٦ - وقد أعدت منظمة الفاو هذا التقرير بوصفها الوكالة الرائدة للعنصر البرنامجي ثالثا - ١ (أ)، وذلك بالتشاور مع أمانة الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات في شعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة في الأمانة العامة للأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، وردت تعليقات

ومساهمات من مركز أبحاث الغابات الدولية، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، ودائرة الغابات في الولايات المتحدة الأمريكية.

٧ - واهتم تقرير الأمين العام عن العنصر البرنامجي ثالثا - ١ (أ) (E/CN.17/IPF/1996/6) والمقدم إلى الدورة الثانية للفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات بسبل توسيع التقييمات الدورية التي تقوم بها الفاو لموارد الغابات بصفة عامة. وسيطور هذا التقرير المسألة تطويرا أكبر، ولكنه سيركز أيضا بصفة ملموسة أكبر على الأحداث الأخيرة ذات الصلة وعلى تقييم موارد الغابات لعام ٢٠٠٠، وهو التقييم الذي وصل الآن إلى مرحلة تخطيط متقدمة. وقدت مشاورات خبراء الفاو المتعلقة بتقييم موارد الغابات لعام ٢٠٠٠ (مشاورة كوتا الثالثة) في كوتا، فنلندا في حزيران/يونيه ١٩٩٦ بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبدعم من حكومة فنلندا وبحضور مشاركيين من البلدان المتقدمة والنامية من جميع مناطق العالم.

#### أولا - نتائج المناقشات التي جرت أثناء الدورة الثانية للفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات

٨ - أبرزت المناقشات التي جرت أثناء الدورة الثانية للفريق، على نحو ما ورد في الموجز المؤقت الذي أصدره للرئيسان المشاركان، عددا من القضايا ذات الأهمية المباشرة للتخطيط لتقييم موارد الغابات حتى العام ٢٠٠٠ وبالمتابعة أثناء الدورة الثالثة للفريق. وترد فيما يلي إشارة موجزة لهذه القضايا في حين يبين الباب التالي الحالة الراهنة. وقد لوحظ وجود جوانب قصور وثغرات كثيرة في المعلومات الحالية. ولتحسين الحالة تمت التوصية بما يلي:

- (أ) ضرورة استخدام المعلومات الحالية بطريقة مكثفة;
- (ب) ضرورة أن تكون البرامج الوطنية لتقييم الغابات شفافة وميسورة لجميع الأطراف المهمة;
- (ج) ضرورة طلب إجراء دراسة، لاستخدامات وفائد مستخدمي الغابات والمعلومات ذات الصلة على الصعيد الدولي;
- (د) ضرورة تعزيز البحوث بشأن تقنيات جرد موارد الغابات ورصدها;
- (ه) ضرورة بذل جهود لتوحيد نهج جمع البيانات وتحليلها من أجل تعزيز قابليتها للمقارنة فيما بين البلدان;
- (و) ضرورة تقصير فترة العشر سنوات الفاصلة بين التقييمات العالمية لموارد الغابات;

(ز) ضرورة دمج بناء القدرات في مجال جمع البيانات في عملية التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرارات. ويتفق هذا البيان مع المجال البرنامجي دال من الفصل الثاني من جدول أعمال القرن ٢١ الذي يضع تقييم الغابات ضمن سياق التخطيط الاستراتيجي الذي يشير إلى "أن عمليات التقييم والرصد المنتظمة تعتبر مكونات أساسية في التخطيط الطويل الأجل لتقييم الآثار النوعية والكمية وإصلاح الخلل":

(ح) ضرورة تعزيز تنسيق الجهود على الصعيد الدولي:

(ط) ضرورة إيلاء الاهتمام اللازم لتعبئة التمويل اللازم في ضوء عدم كفاية الموارد المالية المتاحة حالياً لتقييمات الغابات على الصعيد الوطني. وينطبق ذلك على نحو ما سوف يتبيّن، على الموارد من الموظفين والموارد المالية المتاحة للأمانات المكلفة بإجراء التقييمات الإقليمية والعالمية وبتنظيم جهود بناء القدرات:

(ي) ضرورة إيلاء اهتمام خاص في عملية جمع البيانات للبلدان والأطراف المهمة التي تواجه صعوبات في الوصول إلى المعلومات المتاحة على الصعيد الدولي.

#### ثانيا - الحالة الراهنة للقضايا التي أثيرت أثناء الدورة الثانية للفريق

ألف - الحالة الراهنة للنقاط التي سلط عليها الضوء من قبل الفريق في دورته الثانية

- ٩ - ترد فيما يلي بعض النقاط التي سلط عليها الضوء من قبل الفريق أثناء دورته الثانية وورد ذكرها في الباب الثاني وتم التعليق عليها على النحو التالي:

- ١٠ - تكثيف استخدام المعلومات الحالية - الحالة: أوصت استشارة الخبراء بشأن تقييم موارد الغابات لعام ٢٠٠٠ والتي عُقدت في كوتاكا، بفنلندا في حزيران/يونيه ١٩٩٦ (كوتاكا ٣) بأنه فيما يتعلق بتقييم موارد الغابات لعام ٢٠٠٠، ينبغي توسيع نطاق تنظيم وتوحيد المعلومات الحالية من خلال نظم المعلومات الجغرافية ليشمل البلدان الصناعية.

- ١١ - دراسة المستخدمين والاستخدامات - الحالة: من السهل تسبباً تحديد المستخدمين والاستخدامات على الصعيد الوطني، وذلك لأن حجر الأساس في بناء القدرات هو تخطيط وحدد موارد الغابات بالحوار مع المستخدمين وإنشاء وظيفة للخدمات الإعلامية تكون مهمة شاغلها هي: (أ) تزويد المستخدمين بالمعلومات المفصلة على احتياجاتهم وإطلاع جامعي البيانات على احتياجات المستخدمين.

أما على الصعيد الدولي فمن الأصعب إلى حد بعيد تحديد المستخدمين والاستخدامات، ولم يحرز حتى الآن سوى تقدم محدود في الدراسات المتعلقة باحتياجات المستخدمين. ويمكن ملاحظة أن تقييمات موارد الغابات قد قدّمت منها توفير خدمة على مستوى واضعي السياسات وصانعي القرارات مباشرة. وقد أشير إلى ضرورة منح مزيد من الاهتمام للحاجة إلى المعرف العلمية وإنشاء قاعدة للبيانات تكون جيدة التوثيق ويمكن الوصول إليها وتتوفر لها مراجع جيدة للمصادر الأخرى ويقودنا ذلك مرة أخرى إلى تعريف المهمة الأصلية للجنة التنمية المستدامة في دورتها الثالثة والذي يتمثل جزء منها "في فحص السبل لتوسيع المعرف العلمية وقاعدة البيانات الإحصائية المتاحة لتحقيق فهم أفضل للوظائف الإيكولوجية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي تؤديها جميع أنواع الغابات". كما أنه يفتح مجالاً واسعاً يناسب وضع ترتيبات للشراكة مع وكلاء يقومون بتفسير البيانات ووضعها في سياقات محددة.

١٢ - تعزيز القابلية للمقارنة فيما بين البلدان - الحالة: تم الاتفاق بشأن تعريفات وتصنيفات موحدة للبيانات الرئيسية للتطبيق العالمي في تقييم موارد الغابات حتى العام ٢٠٠٠. وينبغي نشر تلك التعريفات والتصنيفات على نطاق واسع بعد إجراء التعديلات الضرورية وصدر الموافقة من قبل الهيئتين التنفيذيتين للجنة الاقتصادية لأوروبا/منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. ونظراً لأنها ستظل دون تغيير لفترة طويلة ينبغي أن تكون البلدان على استعداد لتكيف قوائم جرد مواردها حتى يمكن تقديم المعلومات في استماراة تستوفي المعايير الموحدة.

وكخطوة أولى أوصت دورة كوتاكا الثالثة ببذل الجهود لتحسين تكيف البيانات القطرية على المعايير الموحدة. وكان هذا التكيف غير مكتمل تماماً في تقييم موارد الغابات حتى العام ١٩٩٠ وهو يمثل مهمة معقدة تقنياً تتطلب بذل جهود خاصة ولا سيما من جانب البلدان المبلغة وتعاوناً مكثفاً بين الأمانة والبلدان.

١٣ - تنسيق الجهود على الصعيد الدولي - الحالة: أدت حالة تميزت بالندرة في الموارد عامة إلى إيجاد مناخ ملائم للتنسيق. وساعد الاهتمام الممنوح لتقييمات موارد الغابات في إيجاد الرغبة للمساهمة في هذا المجهود. ومن الدلائل الأخيرة على ذلك ما يلي: (أ) عقد (حلقة العمل المعنية بدعم الاستشعار من بعد للتقييم العالمي لموارد الغابات حتى العام ٢٠٠٠) في آذار/مارس ١٩٩٦ واشترك عدد كبير من الأعضاء المهمين في أوساط العاملين في مجال الاستشعار عن بعد في هذه الحلقة، وإبداء اهتمام عام بالمساهمة؛ و (ب) استمرار التعاون مع مشروع رصد البيئة الإيكولوجية المدارية بواسطة السوائل التابع للجنة الجماعات الأوروبية والاستفادة من دراستين متزامنتين عن استخدام بيانات السوائل (ج) استمرار التعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن دراسة مقارنة لموارد الغابات الأوروبية و (د) المشاركة النشطة للاتحاد العالمي لمعاهد بحوث الغابات والمركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة والصندوق العالمي لحفظ الطبيعة في دورة كوتاكا الثالثة.

وفضلاً عن ذلك فقد تم مؤخراً نشر مبادئ توجيهية بشأن موارد الغابات بواسطة الاتحاد الدولي لمعاهد بحوث الغابات. ويتولى المعهد بالنيابة عن منظمة الأغذية والزراعة مهمة إجراء دراسة مقارنة لمصطلحات حفظ الغابات. وتوجد أمثلة عديدة أخرى ساهمت فيها الخبرة العلمية في إجراء تقييمات لموارد الغابات وفي استخدام تفسير النتائج بدعم جزئي من منظماتها وبتكلفة اسمية تكبدتها منظمة الأغذية والزراعة واللجنة الاقتصادية لأوروبا.

ويتمثل التحدي الذي يواجهه منظمة الأغذية والزراعة، بالتعاون مع شركائها، في إعداد خطة لإنجاز المهام وتحديد احتياجات التعاون. وسيتم إعداد هذه الخطة في النصف الثاني من عام ١٩٩٦ وسوف تراعي الاقتراحات التي قدمت في دورة كوتاكا الثالثة. معوقات التعاون: تعتبر المواصفات وإدماج المدخلات المقدمة من العناصر الأخرى مهام شاقة تقنياً وتتطلب جهازاً تنسيقياً قوياً. ويعتبر هذا الجهاز غير مؤهل في الأمانتين المعنيتين (اللجنة الاقتصادية لأوروبا/منظمة الأغذية والزراعة في جنيف، ومنظمة الأغذية والزراعة في روما).

#### **باء - الصعيد الوطني**

١٤ - يمثل بناء القدرات على الصعيد الوطني ودون الوطني والم المحلي هدفاً رئيسياً لعدة أسباب هي: (أ) أن التدابير المتعلقة بإدارة الغابات تتم على هذه المستويات و (ب) لا تتوفر لكثير من البلدان القدرة المؤسسية على وضع ووضع وتنفيذ استراتيجية لإدارة مواردها من الغابات و (ج) تعتمد منظمة الأغذية والزراعة وغيرها من المنظمات المعنية الدولية الأخرى في جمعها للبيانات على المعلومات التي تكون البلدان قد جمعتها بالفعل لأغراضها الخاصة.

١٥ - تؤدي موارد الغابات على الصعيد الوطني ودون الوطني غرضي التخطيط والرصد على مستوى كل منها. ولا يمكن تبريرهما إلا إذا كانت هناك آليات تخطيط مناظرة بالفعل. وفضلاً عن ذلك تعتبر هذه الموارد مكلفة وتحتاج في إثبات جدواها إلى عمليات صارمة لتحديد الأولويات. ولذلك يكون التمويل في الغالب عاماً مقيداً لعمليات جرد موارد الغابات التي يجري تنفيذها.

١٦ - والاستنتاج هو أنه يكاد يكون من العسير المغالاة في أهمية بناء القدرات في مجال تخطيط إدارة الغابات على جميع الأصعدة من المستوى الاستراتيجي الوطني حتى المستوى التشغيلي المحلي. وكما يتبيّن من الباب الثاني أعلاه، تم التسلیم بذلك في الدورة الثانية للفریق.

#### **الحالة الراهنة**

١٧ - كان موضوع بناء قدرات البلدان أحد المواضيع المهمة التي شملها استعراض ذاتي في ١٩٩٤ جرى أثناءه استعراض إنجازات منظمة الأغذية والزراعة في مجال إدارة موارد الغابات وعرضت فيه استراتيجية للتنمية في المستقبل. وجرى أثناءه هذا الاستعراض وضع أساس للعمل وللتمويل. ولوحظ أن بناء

القدرات يعتبر مكلفاً من حيث موارد الموظفين والالتزام طويلاً الأجل ويطلب التنسيق النظري والإداري. وهو مهمة معقدة يلزم إيجاد خبرة بشأنها. كما أن من المطلوب إيجاد نهج ابتكارية وعملية للتعليم. وبناء على الخبرة الحالية تمت صياغة فكرتين رائدتين:

- (أ) أن الالتزام القطري يعتبر شرطاً ضرورياً للنجاح؛
- (ب) يجب إدراج تقييم الغابات بشكل أفضل في عملية التخطيط (الوطني أو الإقليمي أو المحلي)؛

كما تم تحديد عناصر الاستراتيجية التالية:

- (أ) استخدام مشاريع ميدانية مختارة كأدوات لبناء القدرة القطريّة لكونها فعالة التكاليف ولتوفر الفرصة للحصول على الالتزام القطري؛
- (ب) إنشاء ذاكرة مؤسسيّة في مقر منظمة الأغذية والزراعة، ومتابعة للمشاريع والبرامج على أساس كل بلد على حدة؛
- (ج) تعزيز شبكات عمل إقليمية وعالمية لتوفير آليات فعالة التكاليف للتعاون فيما بين البلدان النامية وبين البلدان الصناعية والبلدان النامية. ويمكن استخدام حلقات العمل والدراسات الإقليمية والحلقات الدراسية لأغراض الترويج والتعاون على السواء؛
- (د) إدخال الأفكار الرائدة السابقة باستمرار وبقدر ما يمكن، في الأنشطة التدريبية؛
- (ه) التماس فوائد مستدامة عن طريق التعاون مع برامج العمل الوطنية بشأن الغابات عندما تكون هذه البرامج طويلة الأجل ويتوفر لها التركيز والتعاون مع الوحدة الوطنية لدعم خطة العمل بشأن الغابات التابعة لمقر منظمة الأغذية والزراعة.

١٨ - ويعتبر بناء القدرات القطريّة من مجالات الأولوية في أوسع المانحين وكانت هنالك استجابة معينة بالفعل من جانب هؤلاء. وحسب الترتيب التسليلي فقد قدمت فرنسا والسويد والهند (الجهود القطريّة) واليابان تمويلاً بمبلغ ٣,٢ دولار من الولايات المتحدة الأمريكية لبناء القدرات. وفضلاً عن ذلك فإن لكثير من البلدان المانحة مكونات كبيرة لبناء القدرات في برامجها الإنمائية الثنائية والدولية الأخرى. وستقدم السويد مجموعة من الدورات التدريبية التي تبدأ في الفصل الثالث من عام ١٩٩٦ عن "وضع سياسات واستراتيجيات وطنية للغابات تشمل الحصول على المعلومات الخاصة بالغابات وتنظيمها وتنفيذ السياسات والبرامج الوطنية للغابات".

### جيم - الصعيد الإقليمي والدولي

١٩ - تم الاتفاق في دورة كوتا الثالثة على إطار عمل عالمي لتقدير الغابات حتى العام ٢٠٠٠ وعلى التعاريف والتصنيفات الرئيسية. وتأسست بالفعل قاعدة للطرق المختبرة ولائيات الحصول على البيانات. وتشمل الأدوات المتاحة التقييم القائم على تحليل المعلومات القطبية الموثوق بها والموجودة حالياً (المطبقة بالفعل على البلدان النامية) وأخذ عينات للصور شديدة الوضوح مأخوذة بالسوائل (المطبقة بالفعل في البلدان المدارية) وتنظيم المعلومات الحالية الموثوق بها باستخدام نظام المعلومات الجغرافية (المطبق بالفعل على البلدان النامية) واستبيانات تدعمها شبكة المراسلين القطريين (المطبقة في البلدان الصناعية) ودراسات خاصة يجريها المستشارون والشركاء المتعاونون. وتمثل قوة هذه المجموعة من الأدوات في أنها توفر أساساً لنهج جمع البيانات المختبرة التي يمكن، إذا استخدمت على نحو كثيف، وعلى نطاق عالمي، أن تلبي الاحتياجات من البيانات الجديدة الواردة في إطار العمل العالمي المعتمد. إلا أنه ولتنسيق الطاقة القصوى لهذه الأداة، ستكون هناك حاجة لإيجاد أمانة مختلفة تماماً للبلدان الصناعية مع أنواع جديدة من ترتيبات الشراكة. وفيما يتعلق بالبلدان النامية ستكون هناك حاجة لإجراء اتصالات مباشرة على نطاق أوسع مما هو موجود حالياً لتجميع معلومات جديدة داخل البلد واستخلاصها لتقدير العالمي للغابات وذلك في عملية تقوم على مصادر متعددة تشمل آراء الخبراء.

٢٠ - ويهدف التعاون المستمر بين مشروع تقييم الغابات ومشروع ربط بيئه النظم الأيكولوجية المدارية بواسطة السواتل وعلى نحو ما تم ذكره آنفًا، إلى جعل أدوات الاستشعار عن بعد لكلا البرنامجين، أكثر فعالية للتكميل. ويتوقع تحقيق التعاون بدعم قاعدة البيانات العالمية لخصائص الغطاء الأرضي (انظر الباب الثالث) وهو يعتبر شرطاً لانتاج البيانات الأرضية المرجعية (المشار إليها وبالتالي شرطاً لاستخدام نظام المعلومات الجغرافية في مناطق جديدة. وفضلاً عن ذلك فإن استخدام الخرائط استناداً إلى القاعدة العالمية لخصائص الغطاء الأرضي سيزيد بدرجة كبيرة من تحسين القوة التحليلية في مختلف مراحل تجهيز البيانات وفعالية التكاليف لعنصر الاستشعار عن بعد.

### ثالثاً - تقييم التطورات الأخيرة ونظرة تطلعية إلى المستقبل

٢١ - من المهم أن نلاحظ أن عقد عدد من اجتماعات الخبراء يعتبر ملماً بارزاً في عملية تصميم التقييم العالمي للغابات حتى العام ٢٠٠٠. وتتوارد هذه الاجتماعات بالمشاورة التي أجراها الخبراء عن التقييم العالمي للغابات حتى العام ٢٠٠٠، في الفترة من ١٠ إلى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ في كوتا بفنلندا. وتحققت هذه المشاورة اتفاقاً على إطار عمل عالمي يحدد المضمون واستماراة للبيانات والتعريفات والتصنيفات الرئيسية لتقدير الغابات حتى العام ٢٠٠٠.

**ألف - حلقة العمل المعنية بدعم الاستشعار من بعد تقييم الموارد  
الحرجية في العالم لسنة ٢٠٠٠**

٤٤ - نظم الاتحاد الدولي لمنظمات بحوث الغابات حلقة العمل المذكورة أعلاه، بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة واللجنة الاقتصادية لأوروبا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز البحوث المشتركة التابع للجنة الاتحادات الأوروبية، وذلك في الفترة من ١٢ إلى ١٤ آذار/مارس ١٩٩٦ في واشنطن العاصمة، بالولايات المتحدة الأمريكية. واستضافتها دائرة الأحراج في وزارة الزراعة بالولايات المتحدة.

٤٥ - وتشمل نتائج حلقة العمل العناصر الهامة التالية:

(أ) لوحظ أن لمجتمع الاستشعار من بعد مصلحة إيجابية في المساهمة في تقييم الموارد الحرجية لسنة ٢٠٠٠. ويجب على منظمة الأغذية والزراعة واللجنة الاقتصادية لأوروبا أن تضعا برنامجاً وتحددما احتياجاتها من المساعدة. ومن الضروري وضع برنامج يتسم بالشفافية ويتضمن خطط طوارئ لمستويات تمويل بديلة، من أجل احتذاب المانحين؛

(ب) وتم تحديد قاعدة البيانات المتعلقة بخصائص غطاء الأراضي العالمي التي دخلت مرحلة الإعداد ومن المتوقع انجازها بحلول نهاية عام ١٩٩٧، كموضوع محدد للتعاون. ويمكن استخدام قاعدة البيانات هذه لرسم خريطة للمناطق النباتية الإيكولوجية العالمية وخرائط عالمية للفضاء النباتي. وتمثل الخريطتان أداتين أساسيتين لتقييم الموارد الحرجية لسنة ٢٠٠٠ وبخاصة فيما يتعلق بإحراز تقدم في توسيع نطاق هذه العملية. ولوضع هذه الخرائط، تدعو الحاجة إلىبذل جهود كبيرة من حيث تفسيرها وإثبات صحتها. وأعرب عن القلق إزاء جدوى إجراء ذلك في المواعيد النهائية الضيقة؛

(ج) ويمثل الحصول على بيانات عالية التحليل بواسطة السواتل وتصنيفها، مجالاً آخر من مجالات التعاون، وهو مجال معقد للغاية يمكن لمجتمع الاستشعار من بعد أن يساهم فيه؛

(د) ونظراً لقلة الموارد المتوفرة للسكرتارية، أعتبر من المهم أن يركز تقييم الموارد الحرجية لسنة ٢٠٠٠ على معلومات أساسية ذات نوعية ممتازة بدلاً من توزيع جهوده على بنود جديدة كثيرة للغاية.

**باء - الفريق الحكومي الدولي المعنى بتغيير المناخ**

٤٦ - عقد الفريق الحكومي الدولي المعنى بتغيير المناخ حلقة عمل بشأن "الانبعاثات حسب مصادر غازات الدفيئة الناجمة عن التغيرات في استخدام الأراضي والحرارة، وإزالتها بواسطة غازات الدفيئة مصارف في سان خوسيه دوس كامبوس، بالبرازيل، في ٢١ و ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٦. وناقشت حلقة العمل بالتفصيل

المبادئ التوجيهية وأشكال البيانات للتقارير التي تقدمها البلدان كجزء من التزاماتها باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ<sup>(5)</sup>.

٢٥ - ولاحظت حلقة العمل، في جملة أمور، ما يلي:

(أ) ستواجه معظم البلدان النامية مشاكل خطيرة في توفير المعلومات المطلوبة بدرجة كافية من الدقة؛

(ب) يوجد فجوة معرفة كبيرة فيما يتعلق بعمليات تغيير استخدام الأراضي، وبخاصة بشأن استجابة الغابات المدارية لتدخلات الإنسان، مثل الزراعة المتنقلة وقطع الأشجار والحرائق ومختلف وسائل زراعة الأحراج.

٢٦ - ونظراً لهذه الحقائق، اعتبر من الضروري أن يتعاون الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ ومنظمة الأغذية والزراعة من أجل: (أ) تحسين المبادئ التوجيهية وأشكال البيانات بالتعاون الوثيق مع سلطات وطنية مختارة، و (ب) تحديد فجوات المعرفة، و (ج) التوصية باتخاذ إجراءات حازمة لسد فجوات المعرفة الحالية، و (د) التوصية باتخاذ تدابير تكون أطول أجلًا لتحسين نوعية البيانات واكتمالها.

٢٧ - وحددت حلقة العمل بعض المؤشرات الهامة التي ينبغي إدراجها في تقييم الموارد الحرجية لسنة ٢٠٠٠، فضلاً عن مصدر المعلومات، وأوجه النقص، ووسائل الحصول على المعلومات. واعترفت بأن معظم المعلومات غير متاحة لإدراجها في تقييم الموارد الحرجية لسنة ٢٠٠٠ (المواد الحية تحت الأرض، والكتلة الاحيائية في التجربة، والاستعمال النهائي للمنتجات الحرجية)، غير أنها أوصت بشدة بكفالة إدراجها في عمليات التقييم المستقبلية.

جيم - اجتماع فريق الأخصائيين التابعين للجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة الأغذية والزراعة المعنى بتقييم الموارد الحرجية في المنطقتين الشمالية والمعتدلة المناخ

٢٨ - عقد اجتماع مع فريق الأخصائيين في الفترة من ١٥ إلى ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٦ في جنيف، بسويسرا. ونظر الاجتماع في نتائج الاجتماع المتعلق بالاستشعار من بعد الذي عقد في واشنطن العاصمة، وأعد، إلى حد ما، مشاوراة الخبراء التي ستجري عن قريب في كوتاكا، بفنلندا. وساهم بشكل خاص في وضع مشروع إطار عالمي لتقييم الموارد الحرجية لسنة ٢٠٠٠، كان قيد الإعداد وشمل مضمون البيانات والتعاريف والتصنيفات. وفيما يتعلق بالمقترنات التي يجري صياغتها بشأن تقييم الموارد الحرجية لسنة ٢٠٠٠، لاحظ الاجتماع بشكل خاص ما يلي:

(أ) تقديم التقارير على فترات أقل من عشر سنوات: من الصعب تبرير ذلك الطلب من البلدان، إذ لا يقوم أي بلد تقريباً بمسح للموارد الطبيعية على فترات تقل عن عشر سنوات. وفي الفترة المستخلصة، يمكن استكمال المعلومات على الصعيد الدولي استناداً إلى ما يلي:

- ١' عمليات المسح التي أجريت على الصعيدين الوطني ودون الوطني وقدم بشأنها تقارير منذ آخر تقرير، و
- ٢' الأنشطة الدولية للاستشعار من بعد (التي أجريت حتى الآن في البلدان المدارية فحسب)، وتستخدم الوسيلة الأولى لاستكمال المعلومات حالياً لوضع التقرير المتعلقة بحالة الغابات في العالم المقدم إلى لجنة منظمة الأغذية والزراعة المعنية بالغابات.

(ب) ثمة حاجة لتلبية طلب تقديم معلومات جديدة في إطار قيود فنية ومن حيث الموارد. فيجب إجراء تحليلات للتكلفة والعائد:

(ج) يحتاج عرض البيانات حسب المناطق النباتية الأيكولوجية في البلدان الصناعية إلى ما يلي:

- (١) خريطة للمناطق النباتية الأيكولوجية ينبغي الاتفاق عليها وإعدادها، و
- (٢') بيانات حسب المقاطعات،
- و (٣) التسهيلات التي يوفرها نظام المعلومات الجغرافية، وجميعها تنطوي على آثار رئيسية على الموارد؛

(د) كانت معايير هلسنكي بشأن الإدارة المستدامة للغابات مفيدة في إيجاز المسائل الرئيسية التي سيتم تناولها على الصعيد الدولي، غير أنه كانت هناك صعوبات كثيرة فيما يتعلق بجمع البيانات عن العديد من المؤشرات المحددة. ويجب تصميم جمع البيانات على نحو يساهم في المسائل الاجمالية؛

(ه) توجد فرص جيدة للاستفادة من ثروة المعلومات المتاحة في البلدان، غير أن ثمة قيادة رئيسياً على مستوى قدرة أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة الأغذية والزراعة على تنسيق جمع البيانات وإداراتها وعلى تحليل البيانات الواردة وتأكيد صحتها ودمجها. ولذلك، هناك خطورة في ألا يتحقق سوى جزءٌ صغير من الامكانيات الهائلة لتقدير الموارد الحرجية لسنة ٢٠٠٠ بسبب عدم وجود القدر الصغير نسبياً اللازم من موارد السكرتارية، الذي قد يكفل أيضاً الانتفاع بالكامل من الموارد الأكبر بكثير التي تساهم بها البلدان عينياً.

دال - مشاورات الخبراء بشأن تقييم الموارد الحرجية في العالم لسنة ٢٠٠٠  
(كوتكا الثالثة)

٢٩ - نظمت منظمة الأغذية والزراعة المشاورات المذكورة أعلاه في الفترة من ١٠ إلى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ في كوتكا، بفنلندا، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، تحت رعاية حكومة فنلندا. واشترك في المشاورات أربعون خبيراً من ٢٩ بلداً في جميع أنحاء العالم وأربع منظمات غير حكومية وحكومية دولية، بالإضافة إلى موظفي السكرتارية من منظمة الأغذية والزراعة واللجنة الاقتصادية لأوروبا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات.

وكان الهدف من المشاورة التوصل إلى اتفاق بشأن إطار عالمي يحدد المضمن، وعملية الحصول على البيانات، وشكل البيانات، والتعريف والتصنيفات الأساسية. تم تحقيق معظم الأهداف، ولكن لم يتم تغطية موضوع عملية الحصول على البيانات إلا سطحياً بسبب ضيق الوقت. وبالتالي، يتبع القيم بصورة منهجية بمعالجة المقترنات المتعلقة بمضمون البيانات، ولا سيما الأنواع الجديدة من البيانات، في ضوء نواحي القصور في المعلومات والأدوات والموارد المتاحة. وقد يتبيّن فيما بعد صعوبة تحقيق بعض المقترنات.

- ٣٠ - وتشمل العناصر الهامة لنتائج المشاورة ما يلي:

- (أ) تم الاتفاق على إطار عالمي لتقييم الموارد الحرجية لسنة ٢٠٠٠. وينطوي ذلك على عدد من الخطوات الجديدة على الصعيد العالمي:
- ١' تصميف الغابات إلى فئتين "متاحة" و "غير متاحة" فيما يتعلق بعرض الأخشاب؛
  - ٢' ترتيب الفتتتين المذكورتين أعلاه ضمن ثلاث طبقات للملكية؛
  - ٣' عرض المعلومات الرئيسية في إطار مناطق النباتية الايكولوجية في جميع أنحاء العالم؛
  - ٤' تصميف الغابات حسب "طبيعتها"؛
  - ٥' تصميف الغابات حسب مركزها الحمامي (مممية قانوناً/غير مممية)؛
  - ٦' التغيرات بمرور الزمن فيما يتعلق بطبيعة الغابات وتوافر عرض الأخشاب ومركزها الحمامي؛
  - ٧' مصفوفة تغير تبيّن تدفق المنطقة بين فئات الغابات، والأراضي الحرجية الأخرى، والأراضي الأخرى؛
  - ٨' تصميف أرصدة النبات النامية والكتلة الاحيائية حسب ثلاث مجموعات من الأنواع (الصنوبرية، والعريضة الأوراق، والأخرى)؛
  - ٩' بيان اجمالي عمليات قطع الأشجار وإزالتها، والعمليات المتعلقة بالغابات المتاحة للأمداد بالأخشاب؛
  - ١٠' عدد حرائق الغابات والمساحة المحترقة؛

## (11) معلومات عن طبيعة وأهمية السلع والخدمات غير الخشبية:

(ب) وستجرى، كما حدث في مناسبات سابقة، عمليات تقييم اقليمية للبلدان الصناعية والبلدان النامية، الأمر الذي سيوسع مضمون البيانات لكل منطقة بحيث يشمل الاحتياجات من المعلومات حسب المنطقة؛

(ج) وتم الاتفاق على تعريف وتصنيفات البارامترات التي ستستخدم. ومن الجدير بالذكر أنه تمت الموافقة على تعريف موحد لمصطلحات أساسية مثل "الغابات". وعلى الأمانات أن تقوم الآن بالنظر في التفاصيل؛

(د) ومن ضمن المعايير المستخدمة لاختيار البارامترات التي ستدرج في الإطار، يجب أن يكون هناك معيار يحدد أن تكون المعلومات المطلوبة مفيدة على الصعيد العالمي، ويمكن قياسها وتقييمها بالأدوات المتاحة وبتكلفة مقبولة؛

(ه) وأعرب عن القلق لأنه على الرغم من الطلبات الهامة للحصول على معلومات، لا يوجد ما يدل على أن المعلومات المقدمة بشأن تقييم الموارد الحرجية قدحظت بالاهتمام أو كان لها تأثير على صعيد اتخاذ القرار. وحيث الأمانات على تحسين الصورة السياسية والإعلامية لعملية تقييم الموارد الحرجية؛

(و) وكان في عملية تقييم الموارد الحرجية لسنة 1990 عدد من نقاط الضعف بسبب عدم إمكانية المقارنة بين البلدان والمناطق واختلاف نوعية البيانات الواردة بواسطة الاستبيانات (البلدان الصناعية). وبوجه خاص كان هناك العديد من الفجوات والتناقضات. وناقشت الاجتماع سبل التغلب على نقاط الضعف هذه وقدم التوصيات التالية:

١' نظراً إلى أنه قد تبين أن النهج المستخدم حتى الآن في المناطق المدارية فيما يتعلق بتقديم التقارير عن البيانات الرئيسية حسب المناطق النباتية الأيكولوجية واستخدام المناطق النباتية الأيكولوجية في التحليل، كان مجدياً، ينبغي توسيع استخدامه إلى جميع مناطق العالم؛

٢' وينبغي تقييم ما إذا كان من الممكن توسيع عملية أخذ العينات من البيانات ذات القدرة التحليلية العالية بواسطة السواتل، التي طبقت في البلدان المدارية في إطار تقييم الموارد الحرجية لسنة 1990، لكي تشمل جميع المناطق. ومن شأن ذلك أن يسمح برصد التغيرات بصورة مستمرة وتفصيلية وتأكيد صحة النتائج الواردة بوسائل أخرى، كما تبين ذلك بالفعل في المنطقة المدارية؛

٣- ونظرا الى أن تنظيم المعلومات الموجودة بمساعدة نظام المعلومات الجغرافية كان أداة فعالة استخدمت في عملية التقييم في البلدان النامية، ينبغي توسيع استخدامها ليشمل البلدان الصناعية؛

٤- وفيما يتعلق بالبلدان النامية، يجب إعادة إنشاء شبكة المراسلين الإقليميين والوطنيين المستخدمة في إطار عملية تقييم الموارد الحرجية لسنة ١٩٩٠، من أجل جمع البيانات المتاحة في البلدان وإشراك تلك البلدان في عملية التقييم. أو تدعو الحاجة الى تكثيف هذه الشبكة بقدر كبير بحيث تجمع طائفة من البيانات الجديدة التي يتذرع استرجاعها بالآليات المستخدمة حتى الآن؛

٥- ويمكن تحسين امكانية المقارنة عن طريق إدخال تعريف موحدة في تقييم الموارد الحرجية لجميع مناطق العالم. غير أنه اعترف بوجود قيود شديدة على هذا التحسين. ففي المقام الأول، تختلف النباتات والمناخ اختلافا أساسيا في مختلف أنحاء العالم، الأمر الذي يعني أنه لن يكون من الممكن أبدا إجراء مقارنة كاملة بين المناطق. وثانيا، يتمثل أحد شروط تحسين امكانية المقارنة في إمكانية تكييف البيانات القطرية مع التعريف الموحد. وهذا التكييف مهمة معقدة من الناحية الفنية ويحتاج الى موارد. وكان في الماضي غير كامل الى حد كبير. ويمكن إحراز تقدم ملحوظ، غير أن ذلك يتطلب تكثيف التفاعل بين الأمانة والبلدان؛

٦- وتمثل الفجوات والتناقضات مشاكل ترتبط بنهج الاستبيان (المستخدم في البلدان الصناعية). ومن المفهوم أن معظم البيانات المطلوبة متاحة في البلدان، على الرغم من كونها في بعض الحالات مجرد تقديرات من الخبراء. ويجب تحقيق تفاعل كثيف جدا بين الأمانة ومراسلي البلدان من أجل كفالة استرجاع بيانات أكثر اكتمالا واتساقها. بيد أنه تم تحديد نوعين من العقبات: أ - يترتب على التقارير الكاملة والصحيبة تكاليف باهضة على البلدان، و ب - لم يتم العثور على بعض البيانات المطلوبة في الاحصاءات الوطنية الرسمية. وثمة حاجة الى المصادر غير الرسمية وآراء الخبراء. وسيواجه ذلك صعوبات في بعض البلدان التي تتسم سياسة نشر البيانات فيها بجمود كبير.

#### هاء - معايير ومؤشرات للإدارة المستدامة للغابات

٣١ - في سياق التحضير لاجتماع كوتاكا الثالث بذلت محاولة لمطابقة المعلومات التي جمعت على صعيد عالمي في سياق تقييم موارد الغابات لعام ١٩٩٠، والتي يتترجح جمعها في سياق تقييم موارد الغابات لعام ٢٠٠٠، مع مؤشرات التنمية المستدامة للغابات، التي حددتها العمليات الدولية الجارية المهمة بهذا الموضوع. وترد النتائج في الجدول أدناه، الذي اقتضى ترتيبه بعض الأحكام التحكيمية. وقد أنسنت الى بعض المؤشرات مثل "المساحة وتغير ..." علامة نصف كاملة إذا كان الجاري تقييمه هو المساحة وحدها.

٣٢ - فمثلا يظهر الجدول بالنسبة لعملية هلسنكي، أنه يقترح جمع معلومات بشأن ٥ مؤشرات من أصل ٢٧ في سياق تقييم موارد الغابات لعام ٢٠٠٠، مقابل ١,٥ فقط في سياق تقييم موارد الغابات لعام ١٩٩٠. وتوجد تغطية إضافية من خلال مصادر أخرى كالاحصائيات الاقتصادية. وبعض المؤشرات التي لن تقييم على نطاق عالمي سيجري تقييمها في المنطقة المشمولة بعملية معينة كما هي الحال على سبيل المثال، في سقوط بعض المناطق من التقييم في أوروبا (عملية هلسنكي) في أوروبا. وينبغي ألا يغرب عن البال أن لعموم المؤشرات مغزاها على مستوى وحدة الإدارية أو المستوى الوطني دون الوطني. وعادة ما يتتوفر على هذه المستويات قدر من المعلومات أكبر بكثير.

تغطية تقييم موارد الغابات لعام ١٩٩٠، ولعام ٢٠٠٠، للمؤشرات التي حددتها العمليات الدولية	عدد المؤشرات التي يشملها تقييم موارد الغابات		المجموع الكلي للمؤشرات على المستوى الوطني	العملية
	٢٠٠٠	١٩٩٠		
	٥	١,٣	٢٧	هلسنكي
	٥	١	٦٧	مونتريال
	٤,٥	٢,٥	٤٧	أفريقيا القاحلة
	٢,٥	٢	٤٧	تارابوتو

tm ipf3.ass 24 July 1996.

٣٣ - عممت عملية هلسنكي استقصاءات على ٣٩ بلدا في عام ١٩٩٤، أجاب منها ٣١ بلدا. وقد واجهت ٦ من مجموع المؤشرات البالغ ٢٧ صعوبات جدية على المستوى الوطني. وقد قدم ٢٧ بلدا (من أصل ٣٩) بيانات تتضمن تغيرا في مساحة الغابات. وهذا ما يسلط الضوء بطريقة خاصة على الصعوبات التي يواجهها تقييم موارد الغابات، حتى في تقديم معلومات أساسية التي لا تشوبها الشفرات.

#### واو - المزيد من المشاركة القطرية في حيازة البيانات

٣٤ - عرضت في الجزء الثاني - جيم الآليات الأساسية المتاحة لجمع البيانات. وثمة آلية لم يشر إليها، هي جولة تأكيد صحة البيانات، التي يجري خلالها توزيع البيانات المرجعية المتاحة لدى أمانتي اللجنة الاقتصادية لأوروبا/الفاو ولدى منظمة الفاو، وكذلك البيانات الموحدة المستمدة من سنوات المرجع المشتركة، على البلدان للتثبت من صلحيتها. ويعتمد اتباع هذه الآلية على نحو معدل، وتتضمن بصفة جزئية عنصرا لاستراتيجية جديدة يمكن من خلالها تعزيز وتشييط دور البلدان في عمليات تقييم موارد الغابات مستقبلا. ويشمل ذلك على وجه التحديد الخطوات التالية:

- (أ) تخزين كافة البيانات ذات الصلة المتوفرة دوليا، في قاعدة بيانات احصائية/جغرافية متصلة بكيايات مكانية كالبلدان والمقاطعات والأحراج والمحميات الطبيعية والمناطق الإيكولوجية النباتية وما إلى ذلك؛
- (ب) العمل، بعد عرض وترويج ملائمين، على تعميم المعلومات الاحصائية/الجغرافية التي تخص كل بلد، على البلد المعنى مصحوبة باستبيان؛
- (ج) تضمين الرسالة شرحاً لنهج تقييم موارد الغابات لعام ٢٠٠٠ وطرق استخدام المعلومات التي سيقدمها البلد؛
- (د) شرح الحالة الراهنة للمعلومات المقدمة من البلد المعنى؛
- (هـ) ربط كل خارطة مواضيعية باستبيان مصحوب بطلب استيفاء؛
- (و) إبراز حقيقة أن نتائج تقييم موارد الغابات لعام ٢٠٠٠ ستتألف من مجموعات من البيانات مشابهة عن كل بلد بعد استيفائها من جانب البلد المعنى والفاو مع شركاء آخرين؛
- (ز) المتابعة من خلال جهود دون إقليمية وإقليمية (من حوارات واتصال وحلقات عمل وزيارات) إلى أقصى قدر ممكن.

#### رابعا - تقييم العقبات التي ينبغي تذليلها، والتحديات المرتبطة

##### **ألف - وظائف الغابات**

٢٥ - دعا بيان المهام الذي حددته لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثالثة للعنصر البرنامجي الثالث - ١ من برنامج عمل الفريق، إلى بحث "سبل توسيع نطاق المعارف العملية وقاعدة البيانات الإحصائية المتاحة، من أجل تحسين فهم الوظائف الإيكولوجية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي تؤديها الغابات بجميع أنواعها ...<sup>(٤)</sup>".

٣٦ - ويمكن أن نلاحظ بأثر مرتجع أن تقييم موارد الغابات في إطار منظمة الأغذية والزراعة تركز حتى الآن على الجواب الإيكولوجي، في حين أن البارامترات التي تغطي الوظائف الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للغابات تعد قليلة. وقد توصلت دراستاzano الجاريتان المتلقتان بامدادات الألياف العالمية، وبالآفاق القطاعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، أن المعلومات التي يتيحها تقييم موارد الغابات ليست كافية لهذه الأغراض. ولا تحظى الوظائف الثقافية والاجتماعية للغابات إلا بتغطية هامشية. إلا أن مصروفات التغيير في سياق تقييم موارد الغابات لعام ١٩٩٠ في البلدان الاستوائية، التي تبين وجها

تغيرات الغطاء البري، تتيح التوصل الى استنتاجات بشأن تأثير العوامل الثقافية والاجتماعية على إزالة الغابات وتدور حالتها.

٣٧ - وسعي إطار العمل العالمي الذي اقترحه اجتماع كوتاك الثالث الى تغطية أكمل للمعلومات الضرورية من أجل الحوار الدولي بشأن علم الغابات. ونتج عن ذلك عدد من البارامترات الجديدة المقترن بإدراجها في الإطار العالمي. وهذه البارامترات وقع خاص على الوظيفة الاقتصادية (مثل الملكية، توفرها أو عدم توفرها بالنسبة لإمدادات الأخشاب). بيد أنه وجد أيضاً أن العديد من البارامترات التي نوقشت لم تكن ملائمة على الصعيد العالمي، أو أنها ليست قابلة دوماً للتقدير الكمي، أو أنه لا يمكن تقييمها باستعمال الأدوات المتاحة.

٣٨ - وتختلف الحال على الصعيد الإقليمي، وبخاصة على الصعيد الوطني، حيث يمكن الإشارة الى الدراسات الهامة التالية:

(أ) جرى مؤخراً تقييمان للبلدان الصناعية، تضمناً وظائف محددة من قبيل الترويج والحفظ والحماية والقنصل والرعاية، وكل من هذه الوظائف قسمت المساحة الحراجية الإجمالية الى ثلاثة فئات من حيث الأهمية: أهمية كبيرة، ومتعددة ومتداولة. وكذلك قدم التقييمان وصفاً شفرياً للمسائل السياسية "الساخنة". ويكون التحدي في انتاج خلاصة ذات مغزى إنطلاقاً من هذه المعلومات المفتقرة الى التجانس. ومن الناحية النظرية يعتبر هذا النوع من المعلومات صحيحاً، إلا أن بعض الشكوك أبديت فيما يتعلق بنتائجها العملية؛

(ب) ويجري العمل بشأن الوظائف الاقتصادية والثقافية والاجتماعية لغابات، من خلال برنامج أبحاث الموارد والمؤسسات الحراجية الدولية، الذي تدعمه منظمة الفاو. ويعتبر البرنامج شبكة عالمية مكونة من مراكز أبحاث، متعاونة في كل من إكوادور وأوغندا وبوليفيا وغواتيمالا ومالي ونيبال والهند، تركز على التفاعلات بين المجتمعات المحلية والموارد الحراجية التي تستخدمنا. ومن خلال اعتماد قاعدة بيانات تفاعلية متعددة الاختصاصات، يجري ربط نخبة من المتغيرات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بالحالة البيوفيزيكية للموارد الحراجية في موقع مختار على المستوى المحلي، تجري فيها عمليات تقييم دورية بغية مراقبة ديناميات التغيير أيضاً. وتستكشف منظمة الفاو حالياً آفاق دمج هذا النوع من الدراسات على المستوى المجهري مع الدراسات الوطنية والإقليمية؛

(ج) وعلى الصعيد الوطني يمكن العثور على بعض حوليات إحصائية حراجية تقدم ثروة من المعلومات المتعلقة بالوظائف الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. ومن الأمثلة على ذلك وصف لغايات السياسات الحراجية وأدواتها، وللمؤسسات دورها، وللبحوث والتعليم، والقواعد القانونية، وهيكل عمليات نقل الأخشاب، وإنتاج واستهلاك مخزونات المنتجات الحراجية، والتكاليف والأسعار والاستثمارات والربحية، والتجارة، والعملة، وكميات المنتجات غير الخشبية، والترويج والقنصل. وقد يكون من الجدير مناقشة إمكانية استخدام هذه الحالات المعدودة التي تتتوفر فيها معلومات بهذا القدر من الشراء، على الصعيد فوق الوطني. غير أنه قد لا تكون هناك جدوى في تجميعها على الصعيد الدولي، إذ يصعب التصور بأن معلومات بهذا الاتساع يمكن توحيدها نمطياً بما فيه الكفاية لأغراض المقارنة الدولية. بيد أنه يوجد تحد يتمثل في

تقديم البيان العملي لمجموعات واسعة من البلدان فيما يتعلق بإمكانيات جمع معلومات موسعة عن مختلف وظائف الغابات، وإتاحتها على الصعيد الوطني. وفي هذا السياق قد تكون هناك جدوى من استخدام الأمثلة بوصفها دراسات حالة.

## باء - آليات الحصول على البيانات

### ١ - عموميات

٣٩ - اقترح اجتماع كوتا الثالث زيادة كبيرة في محتوى البيانات للإطار العالمي لتقدير موارد الغابات عام ٢٠٠٠، بالمقارنة مع تقدير موارد الغابات لعام ١٩٩٠. وينبغي تحسين أو же مقارنة المعلومات بين البلدان والمناطق وإزالة/تقليل التغerras والتناقضات فيها. ولجعل ذلك التوسيع وتلك التحسينات ممكنتين أوصي باستخدام آليات الحصول على البيانات وتحليلها التي كانت تستخدم سابقا في بعض أجزاء العالم استخداما عالميا. وإن العمل بموجب هذه التوصيات يعني ضمنا تحديا رئيسيا للأمانات العامتين المشتركتين في تقدير موارد الغابات، على النحو الذي سيتم تلخيصه أدناه.

٤٠ - ولوحظت بعض العقبات المحددة أمام الحصول على البيانات للدراسات العالمية ويحرى سردها أدناه:

(أ) تعني الخطط لتقدير موارد الغابات لعام ٢٠٠٠ وما بعده الابتعاد ضمنا من النهج المركزي إلى مشاركة أكبر بكثير من قبل البلدان. ولن تأتي هذه العملية من تلقاء نفسها. إن البلدان لها سيادتها ولديها أولويات بخلاف إبلاغ المعلومات للأنشطة الدولية لتقدير الغابات. وإن كون المعلومات مفيدة لشبكة البلدان المشاركة هو شرط للتبادل الدولي الناجح للبيانات. وكثيرا ما تكون حتى لبيان جرد الغابات للأغراض الوطنية أو دون الوطنية فحسب، أولوية دنيا. ولهذه الأسباب فإن بدء وإدامة مشاركة البلدان يتطلب كثيرا من الدعم الذي يقتضي كثافة في العمل. وسيكون بناء القدرة جزءا من الجهد، ولكنه سيأتي بنتائج في المدى البعيد فقط؛

(ب) وينبغي أن يتاح الوقت والمعدات لجمع وتبادل البيانات، وتمويل السفر أيضا إلى حلقات العمل دون الإقليمية على سبيل المثال وتبادل الخبرة. وإن مجرد الافتقار إلى حاسوب مع توصيله للبريد الإلكتروني يمكن أن يصبح عاملًا مفيدة.

## ٢ - أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا/منظمة الأغذية والزراعة في جنيف

٤١ - خولت هذه الأمانة ولاية الاضطلاع بتقديرات دورية لموارد الغابات للبلدان الصناعية. وتجعل الصلة مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا مشاركة الاتحاد الروسي، وأوكرانيا وبيلاروس في عملية تقدير موارد الغابات ممكنة وهي دول أعضاء في الأمم المتحدة، وليس في منظمة الأغذية والزراعة، وتستخدم اللجنة الاقتصادية لأوروبا/منظمة الأغذية والزراعة استبياناً وشبكة من المراسلين القطريين في تنفيذ ولايتها. وساعد معهد الغابات الأوروبي بتضمين البيانات في قاعدة البيانات. وليس تسهيلات وخبرة الاستشعار من قرب ونظام المعلومات الجغرافية متاحتين في الأمانة. وتعادل موارد الموظفين الفنيين المتاحة لتقدير موارد الغابات نصف وقت عمل شخص واحد. وكان النهج التقليدي لتمويل أعمال اللجنة الاقتصادية للأوروبا/منظمة الأغذية والزراعة في تقدير موارد الغابات المعتدلة والشمالية نهجاً تعاونياً كانت البلدان الأعضاء ومنظمات معينة توفر فيه مساهمات رئيسية، عينية في الغالب، يضطلع فيه فريق صغير جداً من الأمانة بدور تنسيقي وتجميمي بقدر محدود من العمل التحليلي والتوضيحي؛ وهذا نهج طبيعي وله ما يبرره في منطقة تملك فيها معظم البلدان مقدرة متطرفة جداً على وضع بيانات جرد الغابات، ولكنها ليست كافية بعد الآن نظراً للتحديات الجديدة. وإن الإطار العالمي لتقدير موارد الغابات لعام ٢٠٠٠ الذي تم الاتفاق عليه في اجتماع كوتا الثالث، والإطار الإقليمي للبلدان الصناعية أيضاً يحتاجان إلى أدوات جديدة للحصول على البيانات، وتفاعل أكثر كثافة بين الأمانة والمراسلين الوطنيين وتطوير ترتيبات جديدة للشراكة.

٤٢ - وتعني المقترنات لتقدير موارد الغابات لعام ٢٠٠٠ ضمناً أن تحليل البيانات المتعددة المصادر بمساعدة نظام المعلومات الجغرافية أصبح أمراً لازماً. وإنأخذ عينات من بيانات السائل عالي التحليل، "ينبغي أن يُقيّم" وفقاً لاجتماع كوتا الثالث. وستكون هناك إذا أدخل نظام أخذ العينات حاجة إلى معمل للاستشعار من بعد ونظام المعلومات الجغرافية يقوم عليه طقم كامل من العاملين. وثمة عامل مُيسّر هو أن تقنيات ومعدات تم اختبارها وبرهنت على نفعها للبلدان النامية أصبحت متاحة في الأمانة في روما.

٤٣ - وتحتاج المقترنات تفاعلاً معززاً إلى حد بعيد بين الأمانة والمراسلين القطريين بغية تجنب الثغرات والتناقضات. والنشاط الجديد الذي سيطلب تعاوناً مكثفاً بوجه خاص سيكون هو تكييف البيانات القطرية مع المعايير العامة. ولوحظ أن ذلك التكيف قد تم في بعض البلدان فقط، في تقدير موارد الغابات لعام ١٩٩٠.

٤٤ - وينبغي النظر في العقبات التالية على مستوى أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا/منظمة الأغذية والزراعة:

(أ) إعداد خريطة للمناطق الأيكولوجية النباتية وخريطة للنباتات للبلدان الصناعية. ويتوخى أن تستمد الخرائط من قاعدة بيانات الصفات المميزة للغطاء النباتي العالمي التي يتوقع أن يكملها مركز بيانات نظام مراقبة موارد الأرض بحلول نهاية عام ١٩٩٧.

- (ب) المرجعية الجغرافية: يتطلب تحليل البيانات المتعدد المصادر بمساعدة نظام المعلومات الجغرافية أن تصبح البيانات الإحصائية عن الغابات التي توفرها البلدان ذات مرجعية جغرافية. ومثل هذه المرجعية الجغرافية ممكنة، تأسيساً على خرائط النباتات المذكورة أعلاه أو غيرها مما يوجد، ولكن العمل يتطلب موارد من الموظفين:
- (ج) تمويل جميع الأنشطة؛ بما في ذلك تنسيق وإدارة شبكة المراسلين القطريين وترتيبات الشراكة:
- (د) الحساسية الوطنية في توفير البيانات، وبصفة خاصة البيانات غير الرسمية وتقديرات الخبراء:
- (ه) الحساسية الوطنية في تكييف البيانات القطرية على المعايير العامة:
- (و) التمويل: قد تكون هناك حاجة لشخصين من ذوي الخبرة يعملان وقتاً كاملاً ومساعد واحد لديه مهارات حاسوبية، يشكلون دوامة منسقة. وهذا يفترض تمويل أنشطة الاستشعار من بعد ونظام المعلومات الجغرافية بصورة منفصلة:
- (ز) تدريب الموظفين للاتصال مع المراسلين القطريين والمكاتب القطرية ومع الشركاء المتعاونين.

## ٣ - الأمانة المنظمة للأغذية والزراعة في روما

٤٥ - هذه الأمانة مكلفة بإجراء تقييمات دورية لموارد الغابات للبلدان النامية وبالتمويل العالمي وقد طورت ونفذت نهجاً ذي شقين لتقييم موارد الغابات عام ١٩٩٠. وكان أحد النهجين يقوم على تحليل التقارير القطرية الموجودة التي يمكن الاعتماد عليها والآخر علىأخذ عينات من بيانات السائل عالية التحليل. وكان يتم استخدام شبكة من المؤسسات والأفراد المتعاونين بصورة واسعة وقد أديا دوراً حاسماً في جميع مراحل التقييم. وكان دمج التقييم العالمي حينما أمكن مع بناء القدرة القطرية يعود بالفائدة على كل من الناشطين.

٤٦ - وتمول أنشطة الأمانة من مصادرتين، البرنامج العادي لمنظمة الأغذية والزراعة والأموال الخارجية في شكل صناديق استئمانية متعددة المانحين. وفي السنوات الأخيرة قامت المنظمة بمحاولات لزيادة مساهمة البرنامج العادي، وعدد الموظفين المهنيين، على الرغم من التقييدات القاسية للميزانية. وعلى الرغم من هذه الجهود فإن التوظيف لا يزال أقل مما هو مطلوب. ولذلك فإن أجزاء رئيسية من التقييم ستبقى معتمدة على التمويل الخارجي وهو بطبعته غير مضمون، ومتغير الحجم وقصير الأجل.

## ٤٧ - عقبات تتطلب النظر:

(أ) إن عددا من البارامترات الجديدة يحتاج إلى نوع جديد من التفاعل مع البلدان. والأمثلة هي المعلومات عن السلع غير الخشبية والخدمات والحالة والتغيير في ما يتعلق بدرجة التدخلات البشرية في الغابات وما تتيحه الغابات من إمدادات الأخشاب. وينبغي إيجاد الطرق للبرهنة على فائدة هذه البيانات للبلدان ذاتها. وستكون هناك حاجة إلى نوع جديد من التفاعل مع البلدان لاسترجاع تلك المعلومات، ومن المحتمل أن يكون التوحيد بين بناء القدرة قيما في هذا السياق:

(ب) إعداد خريطة للمناطق الأيكولوجية النباتية خارج الحزام المداري وخربيطة للنباتات لجميع البلدان النامية، وهي ذات العقبة التي تم تحديدها أعلاه لأمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا/منظمة الأغذية والزراعة:

(ج) وقد وضح أن التفاعل مع شبكة من المؤسسات والأفراد المتعاونين قد أدى دورا هاما في تقييم موارد الغابات لعام ١٩٩٠. ومع احتياجات المعلومات الجديدة ستكون هناك حاجة إلى عدد أكبر بكثير من تلك التفاعلات.

## جيم - الاحتياجات من الموارد

٤٨ - يحتوي الإطار العالمي المقترن لتقييم موارد الغابات لعام ٢٠٠٠ على كثير من القسمات الحديثة التي تتطلب فوق كل شيء تكثيفاً وتمديداً إلى ميادين جديدة من أدوات الحصول على البيانات سبق اختبارها. ولا يمكن في الوقت الحاضر "تقديم كشف بحساب" التوسيع المقترن في تقييم موارد الغابات. وسوف تعمل خطة تطور في الجزء الأخير من عام ١٩٩٦ كأساس لذلك. وإن كانت بعض بنود تقدير الحساب الرئيسية واضحة:

(أ) ينبع تكثيف التفاعل مع البلدان إلى درجة كبيرة:

(ب) لا بد من وضع ترتيبات للشراكة لتنفيذ مهام محددة:

(ج) تحتاج الأمانات لاتباع أنشطة ذات صلة أكثر تركيزا في جمع البيانات، وتحليل البيانات، ونشر البيانات والبحث، ودمجها في تقييم موارد الغابات:

(د) ينبعي بسط استخدام الاستشعار من بعد ونظام المعلومات الجغرافية إلى مناطق جديدة.

٤٩ - ويستلزم البند (أ) عناية خاصة. فهناك حاجة إلى مقدرة اتصال تفوق بكثير تلك التي توجد في الوقت الحاضر في أمانات اللجنة الاقتصادية لأوروبا/منظمة الأغذية والزراعة والفاو. وسيحتاج موظفو دعم المنظمة إلى زيارة البلدان الرئيسية ذات الغابات للتفاعل المباشر مع المكاتب الوطنية وموظفي المشاريع،

وسيحتاج المراسلون الوطنيون إلى السفر إلى ورشات العمل والاجتماعات. وتطرح مسألة الوصول إلى جميع البلدان عمليا، بما في ذلك تلك التي تشكل مرافق الاتصالات بها مشاكل خطيرة، تحديا خاصا. إن عبء اتصالات بهذه الأبعاد لا يمكن معالجتها بصورة مركزية. إن اللامركزية إلى المكاتب الإقليمية وإلى العاملين دون إقليميين لازمة.

٥٠ - ولا بد أن ندرك، في ما يتعلق بالبند (ب) أن ترتيبات الشراكة والخبرات الاستشارية تتطلب تحضيرا ورصدًا جيدين عن طريق أمانة مؤهلة بالإضافة إلى أعمال المتابعة لتجميع النتائج.

٥١ - ويطلب البند (ج) رصد الأنشطة والمنشورات العلمية، بالإضافة إلى إقامة اتصالات على نحو أبعد مما هو ممكن بمستوى التوظيف الحالي.

٥٢ - وينبغي تحرى الخيارات لتحقيق البند (د). ويبدو على أي حال أن من غير المستصوب بناء مختبر جديد للاستشعار من بعد ونظام المعلومات الجغرافية في اللجنة الاقتصادية لأوروبا/منظمة الأغذية والزراعة، جنيف.

٥٣ - وختاما، يbedo من الضروري فعلا، قبل أن تصبح هناك خطة تفصيلية في متناول اليد، زيادة حجم مراكز تنسيق تقييم موارد الغابات بعدة فنيين يعملون وقتا كاملا ودعم الموظفين للاستفادة من الفرص القائمة للتعاون مع البلدان ومع المؤسسات العلمية. وينبغي وضع موظفين فنيين أصغر في المكاتب الإقليمية لمنظمة الأغذية والزراعة وتزويدهم بنفقات السفر؛ كما كان متبعا على نطاق صغير في تقييم موارد الغابات لعام ١٩٩٠.

٥٤ - إن الأعمال المطلوبة لتقدير موارد الغابات لعام ٢٠٠٠ غير ممولة إلى حد كبير، عند كتابة هذا التقرير. وتعهدت ثلاثة بلدان مانحة بـ ٣,٢ مليون دولار للولايات المتحدة لبناء القدرة وتنسيقها. وقدم أحد المانحين ٧٥,٠ مليون دولار للتعاون في تطوير المنهجية لعنصر الاستشعار من بعد. وتم توفير موظفين مهنيين معاونين لأنشطة المقر. وتعطي منظمة الأغذية والزراعة واللجنة الاقتصادية لأوروبا أولوية لهذه الأنشطة في برامجها العادية، ولكنها لا تستطيعان معا في وضعهم المالي الصعب في الوقت الحاضر تمويل أكثر من ٦٠,٠ مليون دولار في العام. ولذلك فإن هناك حاجة لجهود رئيسية في تعبئة الموارد لتأمين التمويل لمعظم أنشطة البرنامج العالمي لتقدير موارد الغابات.

#### خامسا - الاستنتاجات واقتراحات العمل

٥٥ - منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الأول المعنى بالبيئة البشرية في ستوكهولم عام ١٩٧٢ والطلب يتزايد باستمرار على عمليات تقييم الموارد الحراجية الإقليمية والعالمية. وقد اتسع نطاق هذا الطلب بحيث بات يشمل الوظائف البيئية للغابات، وانعكاساتها على تقنيات الجرد والنهج الشاملة لعدة قطاعات. وتنصل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اتصالا وثيقا بهذا. وفي سياق الدراسات المتعلقة بالتنمية المستدامة والتغير العالمي، اكتسبت الملاحظات المنهجية أهمية بممرور الوقت، مما أفضى إلى تركيز جديد

على تقدير التغيرات في سياق أنشطة تقييم العديد من العوامل، مثلما حدث في التقييم العالمي لموارد الغابات لعام ١٩٨٠. وفي السنوات الأخيرة لوحظ وجود اهتمام متزايد بالقضايا العالمية حقاً مثل ميزانية الكربون والتنوع البيولوجي، مما أدى إلى نشوء طلبات للحصول على صورة متكاملة عالمياً للبرامترات ذات الصلة.

٥٦ - وترتب على هذه التطورات انعكاسات جوهرية فيما يتعلق بتعقيد عمليات تقييم موارد الغابات من النواحي العلمية والتقنية والإدارية، وعلى كافة المستويات. ويمكن ملاحظة التحول من الجداول الصافية إلى نظم المعلومات المنظمة، وفي إطار هذه، إلى نظم للمعلومات الجغرافية، لما لها من قدرة جديدة على إدماج المعلومات الآتية من مصادر مختلفة. وأخيراً، يوجد اهتمام متزايد فيما يتعلق برصد العمليات، مثلاً على شكل مصفوفات التغيير تُظهر اتجاه التغيرات الحاصلة. وملاحظة لهذه التطورات فإن حجم الحوار والاتصال يأخذ في الاتساع في اتجاه أبعاد جديدة لم يسبق لها مثيل. ويلاحظ أيضاً أن لتساؤق واستمرارية التقييم انعكاسات على استمرارية المؤسسات على الصعيدين الوطني والعالمي. ويتعين أن ينظر إلى المقترنات التالية في السياق المشروع أعلاه تحديداً.

٥٧ - ووجه اهتمام الفريق إلى ضرورة معالجة القضايا المتوسطة والبعيدة الأجل المتصلة بتقييم المنافع المتعددة الناتجة عن جميع أنواع الغابات، وكذلك الأمر إلى الحاجة إلى اتخاذ إجراء فوري ضروري لتنفيذ تقييم موارد الغابات لعام ٢٠٠٠.

٥٨ - تعبئة الموارد: يلاحظ وجود اهتمام عالمي مطرد بتقييم موارد الغابات. ونتج عن ذلك اتساع ملحوظ في نطاق تقييم موارد الغابات لعام ٢٠٠٠، مع ما يتربّ عليه ذلك من انعكاسات على التكلفة. وهذا يعني أيضاً أن العديد من الشركاء المتعاونين المحتملين يبدون اهتماماً بالمساهمة في عملية التقييم. وما يمكن تحقيقه من تقييم موارد الغابات بالتعاون مع سائر الشركاء، يتوقف إلى حد كبير على الموارد التي يمكن تعبئتها لهذا الغرض.

اقتراح باتخاذ إجراء: قد يود الفريق توجيه انتباه مجتمع المستعملين والبلدان إلى مسألة التمويل. ويمكن الشروع في ذلك قبل وضع تقديرات تكلفة أكثر تفصيلاً. وستعد منظمة الفاو في الجزء الأخير من عام ١٩٩٦، خطة لتقييم موارد الغابات لعام ٢٠٠٠، تحدد (أ) العمل الذي يتطلب الاضطلاع به، (ب) مسار العمل بما في ذلك فرص عقد ترتيبات شراكة، (ج) الاحتياجات من الموارد. وستضع أيضاً خيارات تتعلق بمختلف مستويات التمويل وتبيّن ما يمكن تحقيقه على هذه المستويات. وبإضافة إلى ذلك من المفترض أن تنظر في مسألة الذاكرة المؤسسية، التي تقترب بفترة التمويل.

٥٩ - بناء القدرات: يحرّي التأكيد على الدور الرئيسي لبناء القدرات، وكذلك ضرورة تعزيز قدرات على وضع السياسات والاستراتيجيات الوطنية من أجل التنمية الحرجية المستدامة والموارد المتصلة بها على الصعيد الوطني. وينبغي إنشاء شبكة من المراكز القيادية الإقليمية (أو دون الإقليمية) كيما تضطلع بدور أساسي في بناء القدرات الوطنية.

اقتراح باتخاذ إجراء: ينبغي أن تكفل عملية بناء القدرات ما يلي:

- (أ) إدماج الجهود في إطار مؤسسي جيد التكيف، وتفاعل ملائم مع مجتمع المستعملين، ولا سيما على مستوى صنع السياسات؛
- (ب) جهة تحمل مسؤولية برنامجية منتظمة، تُنشأ في مقر منظمة الفاو، لتوجيه ودعم بناء القدرات القطرية؛
- (ج) الحصول على موارد إضافية لأنشطة بناء القدرات الطويلة الأجل في البلدان، من قبيل شبكات الدعم العالمية والإقليمية، وحلقات العمل والدورات التدريبية؛
- (د) في حالة عدم توفر التمويل الكافي، إيلاء الأولوية لإتاحة بيانات أساسية عالية الجودة، على حساب إجراء تقييم لأكبر عدد ممكن من عناصر المعلومات المطلوبة. والمقصود بالمعلومات الأساسية في هذا السياق، تلك التي تعنى بحالة وتغير الغطاء الحراجي في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك وجهات التغير وتقديرات الكتلة الإحيائية. ويلي ذلك من حيث الأولوية تقديم المعلومات في سياق المناطق الإيكولوجية النباتية والتمييز بين الغابات المتاحة لإنتاج الأخشاب وتلك غير المتاحة له. وتعني "الجودة العالية" أنها "كاملة" (أي بدون ثغرات)، وأنها "قابلة للمقارنة" (فيما بين البلدان والمناطق) و "موثوقة" (أي أنها في جملة أمور خضعت للتحقق وأنها كففت مع التعريف الموحدة).

٦٠ - الوصول إلى المعلومات: في حين تحظى الشفافية وقابلية الوصول بقبول عام بوصفها من السمات الخاصة بجرد الأحراج، دلت التجربة على أن عدداً من البلدان يعامل نتائج عمليات الجرد الحرجية الوطنية باعتبارها معلومات سرية يتعمّن ألا يصل إليها إلا المستعملون الحكوميون دون سواهم.

اقتراح باتخاذ إجراء: زيادة الوعي بشأن فائدتها جعل المعلومات عن موارد الغابات متاحة على نطاق واسع، والتشجيع على جملة جملة أمور منها:

- (أ) تشجيع البلدان على المساهمة في عمليات التقييم الدورية لموارد الغابات من خلال:  
١' تعين جهة تنسيق للتعاون مع أمانات تقييم موارد الغابات؛ ٢' على أساس مستمر، إتاحة المعلومات الضرورية للعمليات الإقليمية والعالمية لتقييم موارد الغابات، بصرف النظر عما إذا كان مصدرها رسمياً أو غير رسمي (مثلاً تقديرات الخبراء)؛

(ب) تشجيع أمانات تقييم موارد الغابات على أن تستخلص من البيانات المقدمة لها معلومات موحدة نمطياً في سياق عملية شفافة، وبالتعاون مع البلدان مقدمة التقارير؛

(ج) تشجيع أمانات تقييم موارد الغابات على أن تتيح للبلدان ولمجتمع المستعملين عموما، الوصول إلى البيانات المرجعية وإلى البيانات المستخلصة منها، بما ييسر أوسع استعمال ممكّن للمعلومات المتاحة:

٦١ - القائدة من جمع البيانات الدولية على الصعيد الوطني: سيكون جمع البيانات الدولية ميسراً إذا ما قدرت البلدان التي تقدم التقارير جدوياً هذه المعلومات. ويجب التأكيد أيضاً من إتاحة الوقت والمعدات الضرورية لجمع البيانات.

اقتراح باتخاذ إجراء: ينبغي تقديم المساعدة إلى المكاتب الوطنية لتنظيم المعلومات الموجودة لديها لأغراض التخطيط الوطني واتخاذ القرارات. ويمكن أن يشمل ذلك على سبيل المثال كعامل حفاز، تركيب حواسيب موصولة بالبريد الإلكتروني.

٦٢ - الاستعلامات والمستعملون: يبدو أن بيانات التقييم لا تستخدّم عادةً استخداماً مباشراً في صنع القرار السياسي. وعادةً ما يتمّ بلوغ هذا المستوى السياسي بأساليب غير مباشرة. ويمكن دراسة العناصر "الوسيطة" التي تستهدف قضايا سياسية من قبيل تحليل نتائج الاستراتيجيات ودراسات آفاق قطاع ما، ودراسات موازنة الكربون. ومن العناصر الوسيطة الأخرى، المجتمع العلمي، سواءً مباشرةً أو من خلال وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية التي تستخدم بيانات تقييم موارد الغابات في تحديد مواقفها.

اقتراح باتخاذ إجراء: مع إيلاء الاعتبار إلى الاحتياجات من المعلومات على مستوى صنع القرار، يعطي الخط الجديد الذي يتبعه وزراؤنا أكبر لتزويد قاعدة من البيانات المرجعية الجيدة التوثيق بمراجع جيدة تتصل بمصادر أخرى. ويشمل ذلك جعل قواعد البيانات الإحصائية ذات الترتيب المرجعي الجغرافي في متناول المستعملين، كما ينطوي على زيادة الاهتمام باقتناص مكتبة مرجعية للتقارير الوطنية.

٦٣ - اللامركزية الإقليمية: يعتبر الحوار المكثف والاتصال من الأدوات الأساسية لتقييم موارد الغابات، ويجب أن تشارك فيه جميع البلدان عملياً. ويحتم عدد من العوامل تحقيق اللامركزية مهام الاتصال للمكاتب الإقليمية والشركاء دون إقليميين، كما هو مبين أدناه:

(أ) إن حجم العمل المجرد يحول دون أن تتمكن أمانة أو اثنتين من تسبيره؛

(ب) تعتبر معرفة المؤسسات والأشخاص والأحوال المادية مهمة لنجاح الحوار؛

(ج) كثيراً ما يكون ترتيب سفر الموظفين الوطنيين إلى بلد مجاور أمراً سهلاً بينما تنشأ عن السفر إلى مقر الفاو أو حتى إلى مكتب إقليمي للفاو صعوبات لا يمكن تذليلها في كثير من الأحيان؛

(د) يعتبر الاتصال بالبريد الإلكتروني أو الفاكس أمراً غير متاح أو غير موثوق به إلى أبعد حد في مناطق كثيرة من العالم.

اقتراح باتخاذ إجراء: ينبغي اعتماد اتخاذ الأنشطة دون الإقليمية والوطنية الجارية أساساً لتبادل المعلومات والخبرة التقنية، بوصفها كذلك تكييفاً لشكل المعلومات الوطنية مع المعايير المشتركة. وينبغي إيفاد موظفين فنيين من الشباب إلى مكاتب الفاو الإقليمية لتسهيل العملية. وقد تحققت بالفعل بعض الخبرات بهذه الترتيبات.

٦٤ - إنتاج خرائط المناطق الإيكولوجية النباتية وللنبات: وجد أن هذه الأنواع من الخرائط أساسية لعملية تقدير موارد الغابات لعام ٢٠٠٠. وقد حدد في قاعدة البيانات المتعلقة بخصائص الغطاء الأرضي العالمي التي تقام في مركز بيانات إيروس في سيوفالز، بولاية داكوتا الجنوبية في الولايات المتحدة، بوصفها أساساً ملائماً يجري وضع هذه الخرائط انطلاقاً منه. وقد أصبحت مواصفات خريطة النبات جاهزة.

اقتراح باتخاذ إجراء: تحتاج المناطق الإيكولوجية النباتية التابعة للمناطق الجديدة إلى تحديد. وينبغي تكوين فريق لرسم الخرائط في مركز بيانات إيروس لوضع خرائط لمختلف مناطق العالم انطلاقاً من قاعدة البيانات المتعلقة بخصائص الغطاء الأرضي العالمي.

٦٥ - تفسير ونشر البيانات: يقترح اتخاذ ثلاثة أنواع من الإجراءات:

(أ) ينبغي إيلاء اهتمام خاص للبلدان والأطراف المهمة التي تواجه صعوبات في الوصول إلى المعلومات المتاحة دولياً:

(ب) ينبغي للأمارات أن "تعزز الصورة السياسية والإعلامية" بحيث يزداد وقع المعلومات المجمعة؛

(ج) ينبغي جعل البيانات المرجعية وكذلك البيانات المجهزة متاحة لمختلف المستعملين المحتملين وبأقل الأشكال الممكنة تجميعاً.

اقتراح باتخاذ إجراء: ينبغي أن يشترك موظفون إعلاميون مهنيون مع فريق تقدير موارد الغابات في التعامل مع الخدمات الإعلامية العادية، ومع أنواع الإجراءات الثلاثة المحددة.

٦٦ - قضايا لم تحظ بالمعالجة الكافية: ينطوي الإطار العالمي المقترن لتقييم موارد الغابات لعام ٢٠٠٠ على توسيع في اتجاه نوعين جديدين من المعلومات. غير أنها لا تتضمن المعلومات المطلوبة بدرجة أكبر. ومن الأمثلة على ذلك نوعية إدارة الغابات والوظائف الاجتماعية والثقافية للغابات. وقد يكون سبب ذلك أن هذه المعلومات غير المتوفرة في بلدان معينة لا يمكن تقييمها عالمياً (ما لم يجر استكشافها بالاستشعار عن بعد) وأنه يمكن تصور وجود آليات ومناهج ملائمة غير أنها لم توضع بعد. وعلى الرغم من هذه القيود يمكن إحرار بعض تقدم في حالات معينة من خلال استعمال الدراسات الخاصة. ويمكن أن تسلط هذه الدراسات الضوء على موضوع ما حتى وإن كانت المعلومات المنتجة لا تغطي جميع البلدان أو أنها لا تتطابق بالضرورة تطابقاً كاملاً مع البيانات الأساسية.

اقتراح باتخاذ إجراء: هناك حاجة لتحديد مواضيع ملائمة للدراسات الخاصة، ولتحديد هذه الدراسات، إلى جانب الإعلان عن هذه الحاجة.

### الحواشي

- (١) انظر المحاضر الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٥، الملحق رقم ١٢ (E/1995/32)، الفصل الأول، الفرع دال، المرفق الأول، الفرع الثالث.
  - (٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اعتمدتها المؤتمر (مطبوعات الأمم المتحدة، رقم البيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الثالث.
  - (٣) المرجع ذاته، المرفق الثاني.
  - (٤) انظر المحاضر الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٥، الملحق رقم ١٢ (E/1995/32)، الفصل الأول، الفرع دال، المرفق الأول، الفرع الثالث.
  - (٥) A/AC.237/18 (part II)/Add.1 و Corr.1، المرفق الأول.
- — — — —